

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التقرير السنوي التاسع ٢٠١٣ م



© ٢٠١٤ مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز القيام بنشر هذا المستند أو إعادة إصداره أو ترجمته، كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص.ب: ١٠٨٨١، المنامة – مملكة البحرين (فاكس: +٩٧٣١٧٥٣٠٦٢٧، عنوان البريد الإلكتروني: info@menafatf.org).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس المواضيع

الصفحة	الموضوع
١٢-٤	• كلمة سعادة رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٣م السيد المستشار / عصام الدين عبد القادر الزين. • كلمة سعادة السكرتير التنفيذي السيد / عادل بن حمد القليش. • لمحة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
١٨-١٣	القسم الأول: نشر وترويج وتطبيق السياسات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا • متابعة التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. • الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم. • التنظيم والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل.
٣٠-١٩	القسم الثاني: التنسيق والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي • الاجتماعات واللقاءات. • العلاقة مع مجموعة العمل المالي (فاتف) والمجموعات الإقليمية النظيرة.
٣٥-٣١	القسم الثالث: تعزيز وبناء أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا • المساعدات الفنية والتدريب. • التطبيقات.
٣٨-٣٦	القسم الرابع: القوائم المالية



كلمة سعادة رئيس المجموعة

أود في البداية تقديم خالص الشكر والتقدير إلى كل الدول الأعضاء والمراقبين وفريق السكرتارية على الجهد المبذول خلال العام ٢٠١٣م وعلى حرصهم لتحقيق أهداف المجموعة. أنجزت المجموعة بحمد الله وتوفيقه خلال هذا العام العديد من المناشط والفعاليات ولم يتحقق ذلك دون تعاون من الجميع.

عملت المجموعة خلال هذا العام لتنفيذ خطة العمل للإستراتيجية الثلاثية والتي تتضمن العديد من المهام والأنشطة والفعاليات سواء على صعيد الاستعداد للجولة الثانية من عمليات التقييم المشترك أو على صعيد تفعيل دور المجموعة على مستوى المنطقة والمشاركة في عدد من الفعاليات الدولية والإقليمية.

واصلت المجموعة في عام ٢٠١٣م تحقيق أهدافها حيث عقد الاجتماع العام السابع عشر في مدينة الخرطوم بجمهورية السودان في شهر أبريل، والاجتماع العام الثامن عشر بمدينة المنامة بمملكة البحرين في شهر نوفمبر ونوقشت خلالهما العديد من المواضيع الهامة والمؤثرة على الصعيد الإقليمي والدولي لتعزيز مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنتشار التسلح.

- ومن أهم الإنجازات خلال العام :-
- تنفيذ الخطة الاستراتيجية المعتمدة للمجموعة للأعوام ٢٠١٣م - ٢٠١٥م وخطة العمل عن العام ٢٠١٣م.
- بدء الاستعداد للجولة الثانية لعملية التقييم باعتماد برنامج عمل بخصوص تقارير متابعة لتسع دول تم تقييمها خلال السنوات الماضية.
- الاستمرار في متابعة الدول الأعضاء للرفع من مستوى الالتزام بالمعايير الدولية وخروج دولتين (المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية) من عملية المتابعة إلى التحديث كل عامين.
- تبني تعديلات مذكرة التفاهم والنظام الداخلي الموقعة من جميع الدول الأعضاء.
- عقد العديد من الدورات التدريبية والورش لشرح التوصيات المعدلة لتعكس تلك الورش آخر التطورات في شأن المعايير الدولية الحديثة ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
- تنظيم عدد من الفعاليات التدريبية لرفع مستوى الوعي والالتزام بالمعايير الدولية.

لقد تشرفت جمهورية السودان خلال عام ٢٠١٣م برئاسة المجموعة في عامها التاسع، وأتمنى أن أكون والزملاء العاملين قد ساهمنا في تحقيق الأهداف التي تصبو المجموعة إلى تحقيقها. وبهذه المناسبة يسعدني تهنئة رئيس المجموعة القادم متمنيا له ولجمهورية العراق الشقيقة التوفيق والسداد خلال العام ٢٠١٤م.

وفي الختام أكرر شكري وتقديري للدول الأعضاء والمراقبين على دعمهم ومساندتهم للمجموعة وأقدم الشكر الجزيل إلي جميع العاملين بسكرتارية المجموعة على الجهود الكبيرة المبذولة.

وفق الله الجميع

مع تمنياتي للجميع بالنجاح والتوفيق,,,,,

عصام الدين عبد القادر الزين

رئيس المجموعة



كلمة سعادة السكرتير التنفيذي

من خلال النقل المادي للنقد الذي يتوقع أن يتم الانتهاء منها في فبراير ٢٠١٥م. ومن جهة أخرى، حرصت المجموعة على تعزيز علاقتها بالجهات النظيرة المنشأة على غرار مجموعة العمل المالي حيث اشتركت مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ في قيادة مشروع مشترك حول أفضل الممارسات في توفير المساعدة الفنية والتدريب تحت مظلة فريق تنسيق الشبكة العالمية المنبثق عن مجموعة العمل المالي. كما اتفقت المجموعة مع مجموعة العمل الأورآسيوية على عقد ورشة عمل مشتركة لخبراء التطبيقات في الربع الأخير لعام ٢٠١٤م.

وفي سياق تعزيز وتقوية العلاقات التي تسعى المجموعة دائماً إلى تحقيقها، فقد شاركت المجموعة في العديد من الفعاليات الخارجية من أهمها:

- اجتماعات مجموعة العمل المالي وفرق العمل المصاحبة لها خلال العام ٢٠١٣م.
- المؤتمر السنوي الثالث لمكافحة غسل الأموال والجريمة المالية الخاص بجمعية الاختصاصيين المعتمدين لمكافحة غسل الأموال خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢١ يناير ٢٠١٣م، في دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- مؤتمر اتحاد المصارف العربية حول "دور المصارف في بناء القدرات المدنية في الدول ما

بحمد الله وتوفيقه شهد العام ٢٠١٣م نشاطات عديدة على صعيد العمل في المجموعة تكللت بالنجاح، ولم يكن ذلك ليتحقق لولا توفيق الله عزّ وجل، ثم دعم ومساندة الدول الأعضاء والمراقبين وتقاني وإخلاص فريق العمل في سكرتارية المجموعة الذي سعى جاهداً إلى تحقيق أهداف خطة العمل للعام ٢٠١٣م بروح الفريق الواحد. وآمل أن نكون قد وفقنا في عكس تلك النشاطات على صفحات هذا التقرير.

سعت المجموعة خلال هذا العام لاتخاذ منحاً مغايراً إلى حد ما عن السنوات السابقة، حيث كرست المجموعة جزءاً من جهودها ومواردها المتاحة من أجل تعزيز العلاقة والتواصل بشكل مباشر مع مجموعة العمل المالي (فاتف) والمجموعات الإقليمية النظيرة. ففي هذا العام، نظمت المجموعة بالتعاون مع مجموعة العمل المالي في الدوحة اجتماع خبراء التطبيقات المشترك الذي يعد أحد الاجتماعات السنوية الهامة التي تنظمها مجموعة العمل المالي ويشارك فيها عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أغلب الدول في العالم بالإضافة إلى المنظمات الدولية ذات العلاقة. واشتركت المجموعة مع مجموعة العمل المالي بدراسة موضوع يهم العديد من الدول لاسيما دول المنطقة وهو غسل الأموال

بعد النزاعات" من ٢٧ إلى ٢٨ يونيو ٢٠١٣م في فيينا بالنمسا.

➤ الاجتماع العام الواحد والعشرون لمجموعة إيجمونت خلال الفترة من ١ إلى ٥ يوليو ٢٠١٣م، في جنوب أفريقيا.

➤ ورشة العمل المشتركة بين مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة العمل الأورآسيوية حول المساعدات الفنية والتطبيقات من ٢٤ إلى ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣م في أولان باتور بجمهورية منغوليا.

➤ مؤتمر حول مكافحة أسلحة الدمار الشامل خلال الفترة ١٥-١٦ ديسمبر ٢٠١٣م في الدوحة بدولة قطر.

وحيث أن العام ٢٠١٣م هو العام الذي تلى إصدار مجموعة العمل المالي التوصيات الأربعين (فبراير ٢٠١٢م)، وكذلك الانتهاء من الجولة الأولى لعمليات التقييم المشترك الخاصة بالمجموعة، فقد فرض على المجموعة النظر إلى المستقبل والتخطيط له أخذاً بالاعتبار الخبرة والتجارب التي خاضتها خلال السنوات السابقة، حيث تبنى الاجتماع العام تعديل مذكرة التفاهم الموقعة بين حكومات الدول الأعضاء لتواكب التطورات التي حدثت وتضيف عدداً من المسائل التي تعزز عمل المجموعة في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك اعتمدت المجموعة برنامجاً خاصاً للاستعداد للجولة الثانية من عمليات التقييم المشترك يشمل جميع العناصر التي ستساعد المجموعة والدول الأعضاء على بدء الجولة القادمة وإتمامها بالشكل المطلوب. ولا يفوتني أن

أهنئ الدول الأعضاء التي خرجت من عملية المتابعة التي تخضع لها الدول بعد عمليات التقييم المشترك، وأتطلع إلى خروج المزيد من دول المجموعة من عملية المتابعة خلال العام ٢٠١٤م.

ولتعزيز كفاءات العاملين لدى الجهات الحكومية المعنية في دول المجموعة، وحسب الخطة التدريبية للأعوام ٢٠١٢م-٢٠١٤م، نجحت المجموعة مع شركاءها، مجموعة العمل المالي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، وفريق الرصد والمكتب المعني بمكافحة المخدرات والجريمة التابعين لهيئة الأمم المتحدة، في عقد فعاليتين كان لهما الأثر الإيجابي على جميع المشاركين: الأولى كانت لتدريب موظفي سلطات الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية في شأن الرقابة على الالتزام بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي عقدت في تونس خلال الفترة ١١-١٣ مارس ٢٠١٣م بالاشتراك مع البنك الدولي وباستضافة اللجنة التونسية للتحليل المالية، والأخرى كانت ندوة عن تنفيذ متطلبات قرارات مجلس الأمن واتفاقيات الأمم المتحدة ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعايير الدولية المرتبطة بها بالتعاون مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وباستضافة وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردنية في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣م.

وفي الختام أمل أن تكون هذه الكلمات قد قدمت أبرز المسائل التي تتضمنها صفحات هذا التقرير والذي أتمنى أن تكون سكرتارية المجموعة قد وفقت في صياغته واختيار موضوعاته. ولا يفوتني أن أقدم الشكر الجزيل إلى كل من ساهم معنا في تحقيق الأهداف المرجوة، والشكر موصول إلى سعادة رئيس المجموعة المستشار عصام الدين عبد القادر الزين - وكيل وزارة العدل في

أُغْرِم

عادل حمد القليش

جمهورية السودان على الجهود التي بذلها وعلى تعاونه
ودعمه لسكرتارية المجموعة خلال هذا العام. كما أتمنى
لمعالي الدكتور عبد الباسط تركي سعيد، محافظ البنك
المركزي العراقي وكالة، ورئيس ديوان الرقابة المالية
بجمهورية العراق، كل النجاح والتوفيق خلال فترة رئاسته
للمجموعة خلال العام ٢٠١٤م. وتقبلوا جمعياً فائق
احترامي وتقديري.

لمحة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نبذة تاريخية

١

عُقد بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤م اجتماع وزاري في المنامة بمملكة البحرين، تقرر خلاله إنشاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "المجموعة" من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ووقعت الدول الأعضاء على مذكرة التفاهم الخاصة بإنشاء المجموعة والتي تنص المادة الثانية منها على أن : "المجموعة ذات طبيعة طوعية وتعاونية مستقلة عن أي هيئة أو منظمة دولية أخرى، تأسست بالاتفاق بين حكومات أعضائها، ولم تنشأ بناءً على معاهدة دولية، وهي التي تحدد عملها ونظمها وقواعدها وإجراءاتها، وتتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى وخصوصاً مجموعة العمل المالي لتحقيق أهدافها"، (يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للمجموعة).

وخلال الاجتماع الوزاري المشار إليه تم الاتفاق على تداول منصبي الرئيس ونائب الرئيس بعد العامين الأول والثاني حسب الترتيب الهجائي في اللغة العربية بدءاً بالمملكة الأردنية الهاشمية في عام ٢٠٠٧م. ويُنتخب الرئيس ونائب الرئيس من بين أعضاء المجموعة ممن لديه خبرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أن يشغلا هذين المنصبين لمدة سنة ويشترط ألا يكون الرئيس ونائب الرئيس من نفس الدولة. وتحتضن مملكة البحرين مقر سكرتارية المجموعة، وتحملت نفقات سكرتارية المجموعة للأعوام الخمسة الأولى من عمرها. وتأكيداً على أهمية الدور المناط بالمجموعة فقد تم خلال العام ٢٠٠٩م التصديق على اتفاقية المقر وبدء نفاذها حيث أقرها مجلسي الشورى والنواب وصدق عليها صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين حفظه الله وأصدر القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩م بالتصديق على الاتفاقية بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٩م ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٠٩م.

أهداف المجموعة	
١	تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنتشار التسليح.
٢	تنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
٣	التعاون فيما بينها لتعزيز الالتزام بهذه المعايير في منطقة الشرق الأوسط وشمال والتعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بها دولياً.
٤	العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها.
٥	اتخاذ تدابير في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية وبما لا يتعارض مع القيم الثقافية للدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

التمويل

تُمول نشاطات المجموعة من خلال مساهمات أعضائها طبقاً للأسس التي تتفق عليها جميع الدول الأعضاء، وتحمل الدول الأعضاء والمراقبون نفقات مشاركتهم في اجتماعات ونشاطات المجموعة. وتقوم سكرتارية المجموعة بالتشاور مع الرئيس ونائب الرئيس سنوياً بإعداد خطة العمل ومقترحاً للتمويل لمناقشتها خلال الاجتماع العام للمجموعة .

وقد أقر الاجتماع العام الرابع للمجموعة تمويل الزيادة في موازنة المجموعة عن المبلغ المخصص من مملكة البحرين سنوياً من خلال مساهمات الدول الأعضاء. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٧م إلى عام ٢٠٠٩م ساهمت الدول الأعضاء في تمويل الزيادة في الموازنة عن المبلغ المخصص من مملكة البحرين. وساهمت الدول الأعضاء في موازنات المجموعة بالكامل بدءاً من موازنة عام ٢٠١٠م.



الاجتماع العام هو الجهاز المسئول عن اتخاذ القرارات في المجموعة. ويتألف الاجتماع العام من ممثلين من الدول الأعضاء من ذوي الخبرة في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعتبر **السكرتارية** مسؤولة عن تنفيذ الوظائف الفنية والإدارية للقيام بأعمال المجموعة مثل تنسيق عمليات التقييم المشترك والتعاون مع الجهات الدولية والنظيرة خاصة مجموعة العمل المالي ومهام أخرى وفق ما يقرره الاجتماع العام. وقد تم تشكيل **فريق عمل التقييم المشترك** من دول أعضاء المجموعة بهدف إعداد وتنظيم برنامج التقييم المشترك للدول الأعضاء والقيام بعدة مهام أهمها إعداد الإجراءات والعمل على تأهيل المقيمين ومتابعة التطورات الدولية في هذا المجال.

وتم تشكيل **فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات** ليتولى مساعدة السكرتارية وتقديم المشورة لها في ما يخص التدريب وتحديد احتياجات الدول الأعضاء من المساعدات الفنية ورفع الوعي ومتابعة آخر التطورات العالمية وعرضها للاستفادة منها وتحسين نظم مكافحة في المنطقة. أما بالنسبة ل**منتدى وحدات المعلومات المالية** فيعتبر آلية وقناة اتصال بين وحدات المعلومات المالية بالدول الأعضاء ويهدف إلى زيادة التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات فيما بينها، وتتولى السكرتارية أعمال منسق المنتدى للتحضير لعقد لقاءاته.

تبني تعديل مذكرة التفاهم

أصدرت مجموعة العمل المالي (فاتف) النسخة المعدلة من المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار السلاح في فبراير ٢٠١٢م. وبرزت الحاجة لهذا التغيير لاستيعاب بعض المسائل المستحدثة من خلال تطبيق التوصيات في شكلها القديم وعمليات التقييم في الجولات السابقة، حيث تمت إعادة هيكلة التوصيات ومنح اعتبارات أكثر لموضوعات تقييم المخاطر وتطبيق التوصيات على أساس درجة ارتفاعها أو انخفاضها، مع إضافة توصية خاصة بانتشار السلاح. وظلت معظم التوصيات السابقة دون تغيير جوهري في المحتوى بيد أنه تم دمج بعضها في أخرى وفق التقسيم الجديد للمعايير.

وكما هو معلوم أن مذكرة التفاهم هي المستند الرسمي للمجموعة الذي يحدد طبيعتها وأهدافها ووظائفها وإجراءات العمل ووظائف الأجهزة المعنية لديها. وبالنظر لهذه التعديلات التي طرأت على المعايير الدولية كان من الضروري إجراء تعديلات حتمية على المذكرة بما يتلائم مع ذلك حيث وافق الاجتماع العام السادس عشر للمجموعة (مراكش، المملكة المغربية - نوفمبر ٢٠١٢م) على ذلك وأمر بتشكيل فريق لهذا الغرض على أن يرفع المذكرة المعدلة للاجتماع العام. ويمكن تصنيف هذه التعديلات إلى: تعديلات نتيجة لإصدار المعايير الدولية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح (فبراير ٢٠١٢م)، وتعديلات مستمدة من تجربة المجموعة خلال السنوات السابقة. وقد تبني الاجتماع العام الثامن عشر في المنامة بمملكة البحرين (نوفمبر ٢٠١٣م) التعديلات التي أجريت على مذكرة التفاهم.

نشر وترويج وتطبيق السياسات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على
مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

عملية متابعة التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

١

تقوم المجموعة بشكل مستمر بعملية متابعة التقدم المحرز في تحسين وتعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء. وتعتبر عملية المتابعة إحدى المهام ضمن عملية التقييم التي تقوم بها المجموعة، إذ تقوم الدول بعد خضوعها لعملية التقييم بتقديم تقارير متابعة خلال فترات زمنية محددة بحسب ما تنص عليه إجراءات عملية التقييم المعتمدة من قبل الاجتماع العام للمجموعة. وقد كان آخر إصدار لهذه الإجراءات في شهر سبتمبر ٢٠١٣م علما بأن الدول الأعضاء في المجموعة بدأت بتقديم تقارير متابعة ومناقشتها في شهر مايو ٢٠٠٩م.

مبادئ وأهداف عامة تحكم عملية المتابعة

١	تهدف عملية المتابعة إلى تحفيز الدول ودفعها لمعالجة أوجه القصور المشار إليها في تقرير التقييم المشترك ضمن إطار زمني معقول.
٢	تركز عملية المتابعة بصفة أساسية على ما تقوم به الدول من أجل معالجة أوجه القصور المتعلقة بالتوصيات الأساسية والرئيسية.
٣	من المتوقع أن تستغرق معالجة أوجه القصور والخروج من عملية المتابعة فترة زمنية معقولة هي فترة أربع سنوات ونصف.
٤	تكون قرارات الاجتماع العام ملزمة لكافة الدول الخاضعة للمتابعة.

١. عملية المتابعة العادية

يتابع الاجتماع العام بانتظام الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء التي تظهر تقارير التقييم الخاصة بها وجود أوجه قصور تتعلق بالتوصيات، ومدى تقدمها نحو معالجة أوجه القصور. وتنصب مناقشة الاجتماع العام على المسائل التي ينبغي على الدولة المعنية إنجازها، مع اعتبار الفترة المنصرمة منذ اعتماد تقرير التقييم المشترك كأحد العوامل التي يجب النظر فيها عند مناقشة تقارير المتابعة. كما تركز مناقشات الاجتماع العام في حالة التوصية بتطبيق أحد إجراءات المتابعة المعززة على مدى خطورة المسائل التي ينبغي على الدولة معالجتها وعلى جدوى تطبيق هذا الإجراء.

وخلال العام ٢٠١٣م ناقش الاجتماع العام تسعة عشر تقرير متابعة أوضحت كل منها بشكل مفصل التقدم المحرز لكل دولة منذ آخر تقرير متابعة لها. وبشكل عام يمكن القول أن هناك تطورات كبيرة حدثت على مستوى الدول الأعضاء خلال العام المنصرم، حيث شهدت تلك الفترة إصدار العديد من القوانين والأنظمة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سواء لتحسين تجريم عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو لفرض متطلبات جديدة على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة كمتطلبات العناية الواجبة للعملاء. بالإضافة إلى الرفع من مستوى كفاءة وفعالية الجهات الرقابية من خلال تدريب العناصر البشرية لتلك الجهات سواء من خلال البرامج التي تقدمها المجموعة أو برامج أخرى مخصصة. كما شهد هذا العام أيضاً إصدار العديد من الإرشادات والتوجيهات للجهات الخاضعة للإبلاغ عن العمليات المشبوهة وعدد من المتطلبات لتعزيز أنظمتها الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر والكشف والتحقق من المعلومات والبيانات المقدمة من العملاء ومتابعة ورصد العمليات. بالإضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لتعزيز تبادل المعلومات.

وفي هذا الإطار اعتمد الاجتماع العام السابع عشر إحدى عشر تقرير متابعة لكل من: دولة الكويت وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وجمهورية لبنان والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية والجمهورية اليمنية والجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية والجمهورية العربية السورية. كما اعتمد الاجتماع العام الثامن عشر تسعة تقارير متابعة لكل من: الجمهورية العربية السورية والمملكة المغربية والجمهورية العربية السورية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة العربية السعودية والجمهورية التونسية والإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية والجمهورية الإسلامية الموريتانية. وأوضحت تلك التقارير مدى التقدم الذي حققته هذه الدول في مجال تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الملاحظات الواردة في تقارير التقييم المشترك الخاصة بتلك الدول والمعتمدة في الأعوام من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٢م.

واستعرض الاجتماع العام التقدم الكبير الذي حققته المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، وأثنى على إنجازاتهما في مجال تعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الخطط الموضوعة في تقرير التقييم المشترك. ووافق الاجتماع العام على خروجهما من عملية المتابعة العادية وانتقالهما إلى التحديث كل عامين.

٢. المتابعة المعززة

تعتبر عملية المتابعة المعززة جزءاً من عملية المتابعة بشكل عام، وهي لتعزيز قدرة الاجتماع العام على تحفيز ودفع الدول المعنية على معالجة أوجه القصور في نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أسرع وقت. وقد أخضع الاجتماع العام دولتين من الدول الأعضاء لإجراءات عملية المتابعة المعززة وقام بإخطار الجهة المعنية لديهما بضرورة اتخاذ إجراءات فورية لتحسين أنظمتها وتقديم تقارير أخرى عن عمليات التصحيح التي تقوم بها في هذا الشأن.

إجراءات الخروج من عملية المتابعة العادية إلى التحديث كل عامين

تتقدم الدولة المعنية بطلب للانتقال من عملية المتابعة العادية إلى التحديث كل عامين، على أن يتضمن طلبها ما يفيد استيفاءها للمعايير اللازمة لرفعها من عملية المتابعة العادية، مشفوعاً بتقرير واف يتضمن كافة القوانين واللوائح والمعلومات لتقييم الفعالية. ويجب أن يتضمن التقرير التحليلي الذي تقدمه السكرتارية للاجتماع العام الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمعالجة أوجه القصور/العوامل ذات الصلة بكل توصية حصلت فيها الدولة على درجة "ملتزمة جزئياً" أو "غير ملتزمة"، ويشير إلى المدى الذي تم فيه معالجة أوجه القصور. وينظر الاجتماع العام في إخراج الدولة من عملية المتابعة العادية إذا كان لديها - حسب ما يراه الاجتماع العام - نظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

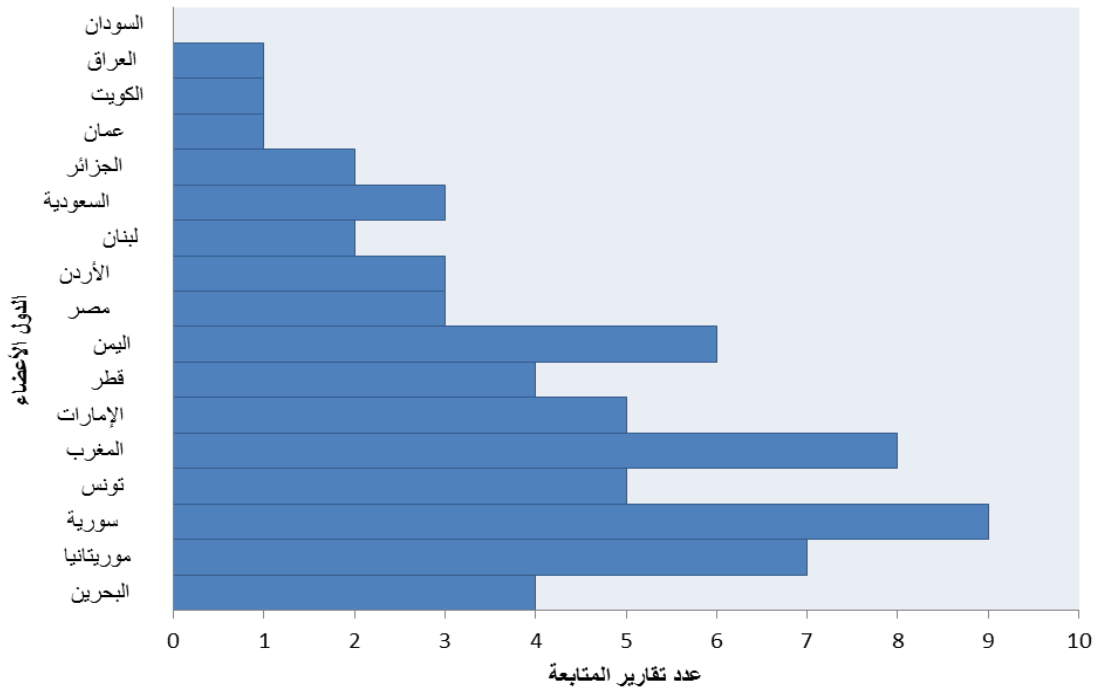
نشر نتائج عمليات المتابعة

في حال قرر الاجتماع العام خروج الدولة من عملية المتابعة، يتم نشر آخر تقرير متابعة تقدمت به الدولة مع نتائج تحليل هذا التقرير الذي قامت به السكرتارية، والذان بناء عليهما اتخذ قرار الاجتماع العام.

٣. عملية المتابعة في أرقام (مايو ٢٠٠٩م وحتى نهاية عام ٢٠١٣م):

- عدد تقارير المتابعة التي نوقشت خلال الاجتماع العام: ٦٤ تقريراً لسبعة عشر دولة من الدول الأعضاء.
- عدد الدول التي خرجت من عملية المتابعة العادية إلى التحديث كل عامين ٤ دول حتى نهاية عام ٢٠١٣م.
- عدد الدول التي تم تطبيق عملية المتابعة المعززة عليها: ٢ (دولتين) من الدول الأعضاء في نوفمبر ٢٠١٠م.
- عدد الدول التي تم تطبيق عملية المتابعة المعززة عليها: ٢ (دولتين) خلال عام ٢٠١٣م، ولا زالت تحت عملية المتابعة المعززة.
- عدد الدول التي مازالت خاضعة لعملية المتابعة: ١٣ دولة.

عمليات متابعة الدول الأعضاء



الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم

٢

شرعت المجموعة في تنفيذ برنامج الاستعداد للجولة الثانية من عمليات تقييم الدول الأعضاء والمعتمد في الاجتماع الثامن عشر (نوفمبر ٢٠١٣م). ويتضمن البرنامج أهم المسائل المرتبطة بالتقييم وفق أطر زمنية محددة، بما فيها إعداد آليات وإجراءات لبرنامج عملية التقييم في الجولة الثانية، وبرامج تدريبية للدول الأعضاء والخبراء المشاركين في عمليات التقييم القادمة. وينتظر أن تنتهي المجموعة من تنفيذ البرنامج خلال العام ٢٠١٤م. وتجدر الإشارة إلى أن المجموعة قامت بتقييم الآليات والإجراءات التي اعتمدت عليها خلال الجولة الأولى، بهدف إعداد عناصر إضافية تعتمد عليها المجموعة خلال الجولة الثانية من عمليات التقييم.

وعلى الصعيد ذاته، قام فريق عمل التقييم المشترك بإعداد تصور مبدئي لشكل عملية التقييم المشترك في الجولة الثانية يتضمن أهدافها وآليات العمل فيها، حيث تسعى المجموعة إلى التركيز على قياس فعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى إعداد برامج مكثفة تهدف لإعدادها للجولة الثانية من عملية التقييم، وتوفير خبراء مؤهلين للمشاركة في عمليات التقييم التي تنوي القيام بها خلال الفترة القادمة، كما تقوم المجموعة حالياً بمراجعة الترجمة العربية لمنهجية التقييم المحدثة، لإستخدامها عند تقييم الدول الأعضاء في الجولة الثانية.

تواريخ التنفيذ	أهم عناصر برنامج الاستعداد للجولة الثانية
نوفمبر ٢٠١٣ م	وضع برنامج زمني للجولة الثانية من عمليات التقييم المشترك.
أبريل/مايو ٢٠١٤ م	تحديد شكل ومبادئ وعناصر رئيسية لإجراءات عملية التقييم المشترك.
نوفمبر ٢٠١٤ م	إعداد إجراءات الجولة الثانية من عمليات التقييم المشترك.
نوفمبر ٢٠١٤ م	ترجمة منهجية التقييم المشترك.
النصف الأول والثاني من عام ٢٠١٤ م.	إعداد الدول الأعضاء لعمليات التقييم المشترك.
النصف الثاني من عام ٢٠١٤ م.	تدريب وتأهيل المقيمين.

التنظيم والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل

٣

شهد العام ٢٠١٣ م نشاطاً مميزاً للمجموعة على المستويين الإقليمي والدولي من جانب التنظيم والمشاركة في الفعاليات المهمة في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث شاركت المجموعة في العديد من الفعاليات وأقامت عدداً من البرامج التدريبية وورش العمل بصورة منفردة أو بالإشتراك مع جهات دولية وإقليمية أخرى، وفيما يلي حصر لهذه الأنشطة خلال العام ٢٠١٣ م:

الفعالية	الفترة	المكان
١. الورشة الإقليمية حول منع استغلال المنظمات غير الهادفة للربح لغرض تمويل الإرهاب.	١٥ - ١٧ يناير ٢٠١٣ م	الدوحة، دولة قطر
٢. المؤتمر السنوي الثالث لمكافحة غسل الأموال والجريمة المالية الخاص بجمعية الاختصاصيين المعتمدين لمكافحة غسل الأموال.	٢٠ - ٢١ يناير ٢٠١٣ م	دبي، الإمارات العربية المتحدة
٣. ورشة عمل حول مكافحة غسل الأموال في الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية.	٣٠ يناير ٢٠١٣ م	المملكة العربية السعودية
٤. ورشة عمل إقليمية حول تدريب موظفي سلطات الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية في شأن الرقابة على الالتزام بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع البنك الدولي واللجنة التونسية للتحاليل المالية.	١١ - ١٣ مارس ٢٠١٣ م	تونس، الجمهورية التونسية

٥.	٣ - ٤ أبريل ٢٠١٣م	المنامة، مملكة البحرين	ملتقى تطوير الدور الإشرافي على حركة أموال المنظمات الأهلية في دول الخليج العربية.
٦.	١٢ - ١٣ مايو ٢٠١٣م	المملكة العربية السعودية	ورشتي عمل حول مكافحة غسل الأموال في الغرفة التجارية الصناعية في المملكة العربية السعودية.
٧.	٢٧ - ٢٨ يونيو ٢٠١٣م	فيينا، جمهورية النمسا	مؤتمر حول "دور المصارف في بناء القدرات المدنية في الدول ما بعد النزاعات".
٨.	٢٤ - ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣م	أولان باتور، جمهورية منغوليا	ورشة العمل المشتركة للتطبيقات وبناء القدرات بين مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة العمل الأوراسيوية.
٩.	٢ - ٣ أكتوبر ٢٠١٣م	عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية	ورشة العمل عن "التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن واتفاقيات هيئة الأمم المتحدة والمعايير الدولية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح".
١٠.	٧ - ١١ أكتوبر ٢٠١٣م	الكويت، دولة الكويت	ورشة عمل حول "المعايير الدولية المعدلة لمجموعة العمل المالي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".
١١.	٢ - ٤ ديسمبر ٢٠١٣م	الدوحة، دولة قطر	الاجتماع المشترك لخبراء التطبيقات بمجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
١٢.	١٠-١١ ديسمبر ٢٠١٣م	أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة	المنتدى الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.
١٣.	١٥-١٦ ديسمبر ٢٠١٣م	الدوحة، دولة قطر	مؤتمر مكافحة أسلحة الدمار الشامل.



التنسيق والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي

يُبرز هذا القسم نشاطات وإنجازات المجموعة على المستويين الإقليمي والدولي، حيث قامت المجموعة بنشاطات عديدة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منها عقد اجتماعيها السابع عشر في الخرطوم بجمهورية السودان والثامن عشر في المنامة بمملكة البحرين، وكذلك اجتماعات فريق العمل ومنتدى وحدات المعلومات المالية واللجنة المنبثقة عنه. أما على الصعيد الدولي، فقد استمرت المجموعة في التواصل بشكل مستمر مع مجموعة العمل المالي ودعمت علاقتها معها ومع مجموعات العمل المالي الإقليمية النظيرة والجهات الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى مشاركتها في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات والندوات الدولية.

الاجتماع العام السابع عشر للمجموعة الخرطوم، السودان، ٣٠ أبريل - ٢ مايو ٢٠١٣م



عقدت المجموعة اجتماعها العام السابع عشر في الخرطوم بجمهورية السودان خلال الفترة من ٣٠ أبريل إلى ٢ مايو ٢٠١٣م. كما عقدت على هامشه الاجتماع العشرون لفريق عمل التقييم المشترك والاجتماع السادس عشر لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات يوم ٢٩ أبريل ٢٠١٣م. وشارك في الاجتماع العام خبراء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الدول الأعضاء والمراقبين. وناقش الاجتماع الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وكانت أهم القرارات التي تم اتخاذها ما يلي:

- ✓ اعتماد التقرير السنوي الثامن عن عام ٢٠١٢م الذي يتضمن النشاطات والأعمال والإنجازات التي حققتها المجموعة خلال عام ٢٠١٢م.
- ✓ المصادقة على تقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية للمجموعة عن العام ٢٠١٢م.
- ✓ اعتماد الموازنة التقديرية للمجموعة عن عام ٢٠١٤م.
- ✓ إضافة الفائض عن عام ٢٠١٢م إلى الحساب المخصص للفوائض. وتكليف سكرتارية المجموعة باعداد ورقة عمل للاجتماع العام الذي يليه حول الفائض المرحل من السنوات السابقة.
- ✓ موافاة سكرتارية المجموعة بأي مقترحات من الدول الأعضاء حول ضوابط وآلية الاستفادة من الفائض المرحل.
- ✓ التأكيد على قرار الاجتماع العام السادس عشر بشأن الموافقة على مبدأ تعديل مذكرة التفاهم الخاصة بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- ✓ استمرار عمل الفريق المشكل لعملية مراجعة وتعديل مذكرة التفاهم مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات التي وردت من الدول الأعضاء والجهات المراقبة خلال الاجتماع العام.
- ✓ الموافقة على الطلب المقدم من المملكة الأردنية الهاشمية بالخروج من عملية المتابعة العادية إلى نظام التحديث كل عامين، لتقدم بذلك تقرير التحديث الأول لها للاجتماع العام الحادي والعشرين للمجموعة.
- ✓ المصادقة على تقرير رئيس منتدى وحدات المعلومات المالية بدول مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول أهم ما دار في اللقاء السابع لأعضاء المنتدى يوم الأحد ٢٨ أبريل ٢٠١٣م.
- ✓ تعديل ورقة مهام فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات بإضافة عضوية جمهورية العراق ليشمل الفريق ستة عشر عضواً.
- ✓ اعتماد مشروع التطبيقات حول "مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب - تحديث" ونشره على موقع المجموعة.
- ✓ حث المراقبين من المنظمات والدول على تعزيز دورها في التدريب.
- ✓ اعتماد الجدول الزمني لعملية المتابعة.

عقد فريق عمل التقييم المشترك اجتماعه الحادي والعشرين (غير الدوري) في مملكة البحرين خلال الفترة من ٥ إلى ٦ يونيو ٢٠١٣م، لمناقشة تعديل إجراءات التقييم المشترك وتعديل ورقة "تنظيم عملية المتابعة في إطار الجولة الأولى". وجاء هذا الاجتماع بناءً على توجيه الاجتماع العام السابع عشر. وحضر الاجتماع تسع دول من الدول الأعضاء في فريق عمل التقييم المشترك وثلاث دول من غير الأعضاء في الفريق. وبشكل عام، أكد المشاركون على أهمية عملية المتابعة وركزوا بصورة خاصة على ضرورة فعاليتها لتساعد الدول وتحفزها في تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال وقت قصير. وخلال الاجتماع اتفق الفريق على عدد من التعديلات على الأوراق الخاصة بعملية المتابعة، بهدف إزالة أي لبس أو غموض فيها، وجعلها محفزة أكثر للدول.



أهم التعديلات المدخلة على إجراءات عملية المتابعة

توضيح عدد من المبادئ التي تحكم إجراءات عملية المتابعة (الهدف من عملية المتابعة، تركيز عملية المتابعة، الموعد المتوقع للخروج من عملية المتابعة).

إدخال بعض التعريفات في عملية المتابعة (التحديث كل عامين، عملية المتابعة، المتابعة المعززة).

تفصيل دور سكرتارية المجموعة ومسؤولياتها تجاه تحليل تقارير عملية المتابعة وتوصياتها.

شرح آلية مناقشة تقارير عملية المتابعة من قبل الاجتماع العام.

تنقيح وصياغة بعض نصوص ورقة "تنظيم عملية المتابعة ضمن إطار الجولة الأولى" لتصبح على شكل ورقة إجراءات.

في إطار عمل اللجنة الفرعية المنبثقة عن منتدى وحدات المعلومات المالية بالمجموعة، وافق أعضاء اللجنة في اجتماعهم الرابع في مراكش بالمملكة المغربية في نوفمبر ٢٠١٢ م على دراسة موضوع قواعد نظم المعلومات بوحدات المعلومات المالية في دول المجموعة وإصدار دليل استرشادي يقترح قواعد نظم معلومات مناسبة تختص بعمل الوحدات. ويندرج هذا المشروع ضمن استراتيجية لتحقيق أحد مهام اللجنة الفرعية وهي متابعة واقتراح الأدوات التي تساهم في تفعيل وتطوير عمل الوحدات. وتهدف هذه الدراسة إلى:

١. تحديد نظم المعلومات المستخدمة لدى الوحدات.
٢. تحديد نقاط القوة والضعف لنظم المعلومات المستخدمة حالياً لدى الوحدات.
٣. الاستفادة من خبرات الدول والمنظمات الدولية في مجال تطوير نظم المعلومات وقواعد البيانات لديها فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب.
٤. إبداء مقترحات لدعم تطوير نظم المعلومات وقواعد البيانات لدى الوحدات المالية في دول المجموعة وإصدار دليل إسترشادي في هذا الشأن.

وتم اعتماد آلية خاصة لمتابعة الدراسة وتنفيذ مراحلها بدءاً من إعداد استبيان حول الدراسة وتوزيعه على الدول الأعضاء في يونيو ٢٠١٣ م وإنهاءً بعرض صياغة نهائية للدليل وعرضها على اللجنة الفرعية.

عقد منتدى وحدات المعلومات المالية بدول المجموعة لقاءه السابع في الخرطوم بجمهورية السودان في ٢٨ أبريل ٢٠١٣ م، وتناول اللقاء البنود المدرجة في جدول أعماله على مدار ثلاث جلسات، وهي على النحو الآتي:

الجلسة الأولى لتشجيع ومتابعة الانضمام لمجموعة إيجمونت، حيث تم خلال هذه الجلسة الاستماع إلى تحديث من وحدات المعلومات المالية غير الأعضاء بمجموعة إيجمونت، والتي عرضت مواقفها الحالية فيما يخص انضمامها، والعقبات التي تواجهها. وتم بحث السبل الممكنة لمساعدتها في هذا الشأن.

الجلسة الثانية على موضوع تبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات. وقدمت وحدات المعلومات المالية بكل من المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق عروضاً تقديمية عن موضوع نظم المعلومات بوحدات المعلومات المالية من واقع ممارساتها.

وتناولت الجلسة الثالثة آليات بناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية، حيث تبني المنتدى تقرير رئيس اللجنة الفرعية التابعة له، واطلع على ملخص لسير العمل في اللجنة، وأيضاً على قائمة الموضوعات الجديدة المقترحة من أعضاء اللجنة لتقديم عروض تقديمية عنها في إطار تبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات وركز على موضوع دور الوحدة في مجال استرداد الأصول المنهوبة وأهميته وطرق الكشف والتتبع للمتحصلات المرتبطة بالفساد واسترداد الأصول.

واستعرض المنتدى نتائج دراسة الاحتياجات التدريبية لوحدات المعلومات المالية التي ساعدت في تحديد موضوعات التدريب وأهميتها وأولوياتها حسب ردود الدول الأعضاء المشاركة، إضافة إلى بعض المعلومات الهامة حول موضوع التدريب بوحدات المعلومات المالية في المنطقة. ووافق المنتدى على عرض هذه الدراسة على فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات ليقوم بالنظر في مدى تناسب الخطة التدريبية للمجموعة مع الاحتياجات التدريبية الفعلية للوحدات وكيفية الاستجابة لهذه الاحتياجات.

واطلع المنتدى أيضاً على آخر المستجدات حول "دليل إجراءات استرشادي لعمل وحدات المعلومات المالية" التي تم اعتمادها من قبل المنتدى. كما تم استعراض نموذج استرشادي لمذكرات التفاهم لتبادل المعلومات بين وحدات المعلومات المالية، وأبدى بعض الأعضاء ملاحظاتهم حوله، وقرر المنتدى أن تقوم السكرتارية بإعادة صياغته وتوفيره للوحدات كدليل إرشادي.

الاجتماع العام الثامن عشر للمجموعة، المنامة، مملكة البحرين، ٢٦-٢٨ نوفمبر ٢٠١٣م



استضافت المجموعة الاجتماع العام الثامن عشر في المنامة بمملكة البحرين خلال الفترة ٢٦-٢٨ نوفمبر ٢٠١٣م، وشارك في الاجتماع عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الدول الأعضاء والمراقبين. وعقدت على

هامش الاجتماع العام، الاجتماع الثاني والعشرون لفريق عمل التقييم المشترك والاجتماع السابع عشر لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات يوم ٢٥ نوفمبر ٢٠١٣م. وتناول الاجتماع العام في مداولاته جملة من المسائل المتعلقة بعمل وأنشطة المجموعة المختلفة، وصدر عنه عدد من القرارات كان أهمها الآتي:

- ✓ اعتماد ورقة آلية المشاركة في فرق عمل مجموعة العمل المالي.
- ✓ تبني مقترح تشكيل لجنة من الدول الأعضاء والمراقبين في شأن تقييم المخاطر على المستوى الوطني تعمل ضمن إطار فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات.
- ✓ اعتماد خطة عمل المجموعة لعام ٢٠١٤م.
- ✓ تبني تعديل مذكرة التفاهم.
- ✓ اعتماد تعديلات النظام الداخلي التي اتفق عليها فريق مراجعة تعديل مذكرة التفاهم والنظام الداخلي.
- ✓ الموافقة على الطلب المقدم من المملكة المغربية بالخروج من عملية المتابعة العادية إلى التحديث كل عامين، لتقدم بذلك تقرير التحديث الأول لها للاجتماع العام الثاني والعشرون للمجموعة.
- ✓ اعتماد برنامج الاستعداد للجولة الثانية من عمليات التقييم المشترك.
- ✓ تكليف سكرتارية المجموعة بإعداد ورقة في شأن "أثر عملية المتابعة ضمن الجولة الأولى على عملية التقييم المشترك خلال الجولة الثانية" مع الأخذ في الاعتبار التوصيات الأربعين المنقحة ومنهجية التقييم المشترك، ومراعاة عدم التداخل بينهما.
- ✓ اعتماد الجدول الزمني لعملية المتابعة.
- ✓ اعتماد تعديل ورقة مهام فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات بإضافة "سلطنة عمان" عضواً جديداً في الفريق.
- ✓ اعتماد ونشر تقرير مشروع التطبيقات عن "المتحصلات المتأتمية من عمليات التزوير والتزييف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب" على موقع المجموعة.
- ✓ الموافقة على عقد ورشة عمل مشتركة لخبراء التطبيقات بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمجموعة الأورآسيوية (EAG) خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤م.
- ✓ اعتماد إجراءات في شأن إصدار تقرير تطبيقات بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كل سنتين بداية من عام ٢٠١٤م.
- ✓ اعتماد الخطة التدريبية المعدلة للمجموعة عن الأعوام ٢٠١٢م-٢٠١٤م.
- ✓ اعتماد الخطة التدريبية المقترحة الخاصة باحتياجات وحدات المعلومات المالية.
- ✓ المصادقة على تقرير رئيس منتدى وحدات المعلومات المالية بدول مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول أهم ما دار في اللقاء الثامن لأعضاء المنتدى يوم الأحد ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣م.

التقت اللجنة المنبثقة عن منتدى وحدات المعلومات المالية في المنامة بمملكة البحرين في يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣ م، وبحثت خلال اجتماعها عدداً من المواضيع ذات الاهتمام في المرحلة الحالية. ومن أهم الموضوعات مناقشة قائمة الموضوعات الجديدة المقترحة من أعضاء اللجنة لتقديم عروض تقديمية عنها في إطار تبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات، وعرض لآلية اختيار ومناقشة هذه العروض بهدف مساعدة وحدات المعلومات المالية في تقييم تجربتها في الموضوع المحدد والإعداد له بشكل جيد. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم إحاطة أعضاء اللجنة بموضوع استعداد وحدة المعلومات المالية ودورها في عملية التقييم الوطني للمخاطر وهو ما تم مناقشته في اجتماع منتدى وحدات المعلومات المالية.

وناقشت اللجنة نتائج دراسة تقييم التعاون الإقليمي بين وحدات المعلومات المالية والإحصائيات التي أجريت لدراسة الوضع الحالي لتبادل المعلومات بين الوحدات، وأكدت على أهمية هذه الدراسة وعبرت عن أملها في إتمامها بالشكل الأمثل. كما تم التطرق إلى اقتراح تطوير مواد تدريبية تخصصية للعاملين في الوحدات، على أن تقوم السكرتارية بإعدادها وتوزيعها على وحدات دول المجموعة عن طريق كتيبات صغيرة أو بصورة إلكترونية من خلال الموقع الآمن للمجموعة. وأطلعت اللجنة على التقرير المرحلي حول تنفيذ المشروع المتمثل في اقتراح قواعد نظم معلومات مناسبة تختص بعمل الوحدات وإصدار دليل إرشادي بشأنها، وتعديل خطة العمل الخاصة بالمشروع.

عقد منتدى وحدات المعلومات المالية بدول المجموعة لقاءه الثامن في المنامة بمملكة البحرين في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣ م، وتناول اللقاء المواد المدرجة في جدول أعماله على مدار ثلاث جلسات، وهي كالآتي:

ناقشت **الجلسة الأولى** تشجيع ومتابعة الانضمام لمجموعة إيجمونت، حيث تم خلال هذه الجلسة الاستماع إلى تحديث من وحدات المعلومات المالية غير الأعضاء بمجموعة إيجمونت. وتجدر الإشارة إلى انضمام خلية معالجة الإستعلام المالي الجزائرية إلى مجموعة إيجمونت في اجتماعها الذي أقيم في يوليو ٢٠١٣ م.

وحدات المعلومات المالية الأعضاء في مجموعة إيجمونت			
الدولة	تاريخ الانضمام	الدولة	تاريخ الانضمام
الإمارات العربية المتحدة	٢٠٠٢	المملكة العربية السعودية	٢٠٠٩
الجمهورية اللبنانية	٢٠٠٣	المملكة المغربية	٢٠١١
جمهورية مصر العربية	٢٠٠٤	المملكة الأردنية الهاشمية	٢٠١٢
مملكة البحرين	٢٠٠٥	الجمهورية التونسية	٢٠١٢
دولة قطر	٢٠٠٥	جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	٢٠١٣
الجمهورية العربية السورية	٢٠٠٧	—	—

وتناولت الجلسة الثانية موضوع تبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات، حيث ناقش المنتدى موضوع استعداد وحدة المعلومات المالية ودورها في عملية التقييم الوطني للمخاطر، بالإضافة إلى ضرورة التنسيق بين القطاع العام والخاص. وقد عبرت وحدات المعلومات المالية في المنتدى عن جهودها في التحضيرات لهذا التقييم، حيث لمس المنتدى استيعاب وحدات المعلومات المالية لموضوع التقييم الوطني للمخاطر. وقدمت كل من وحدات المعلومات المالية في الإمارات، والبحرين، والمغرب، والسودان، ومصر، ولبنان تجاربها واستراتيجياتها المتعلقة بالتقييم الوطني للمخاطر من حيث إعداد دراسات أولية وإحصائيات وتلقي الإرشادات اللازمة من قبل المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في بدء العمل لإعداد التقييم الوطني للمخاطر.



كما تم طرح ومناقشة موضوع دور وحدات المعلومات المالية في استرداد الأصول المنهوبة، وأهمية دور الوحدات في مجال رصد وتتبع تلك الأصول، ورصدت الصعوبات التي تواجهها الوحدات الأعضاء في إيجمونت فيما يخص التعاون مع وحدات المعلومات المالية غير الأعضاء والمتصفة بالبطء الشديد في الرد على الطلبات وبعض الإشكالات الفنية والقانونية، فضلاً عن اختلاف الصلاحيات بين وحدات المعلومات المالية.

وقد قامت اللجنة التونسية للتحاليل المالية بعرض تقديمي عن تجربتها حول موضوع استرداد الأصول المنهوبة بعنوان: "التعاون بين اللجنة التونسية للتحاليل المالية وهيئة التحقيق الخاصة اللبنانية في إطار استرجاع الأموال المنهوبة". حيث أوضح هذا العرض نجاح التعاون بين الوحدة التونسية وهيئة التحقيق الخاصة اللبنانية في عملية استرداد بعض الأصول المنهوبة. ومن أهم المسائل التي أثارت على هامش هذا العرض اقتراح شبكة إقليمية لتبادل المعلومات بين وحدات المعلومات المالية.

كما تناول المنتدى موضوع اقتراح تنظيم عروض لحالات عملية من وحدات المعلومات المالية. حيث تم الاتفاق على تطبيق هذا الاقتراح، وأن تقوم وحدات المعلومات المالية في المجموعة الراغبة بشكل طوعي بإرسال حالتين إلى سكرتارية المجموعة قبل انعقاد المنتدى. ولا يشترط لتقديم الحالات أن تكون ناجحة وإنما أن تكون على قدر من الأهمية والتعقيد ليستفاد منها.

أما الجلسة الثالثة فكان موضوعها آليات بناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية، حيث تناول المنتدى أوجه التعاون مع مجموعة إيجمونت واستراتيجيتها الجديدة في شأن تعزيز العلاقة والتواصل مع المجموعات الإقليمية المنشأة على غرار مجموعة العمل المالي. واستمع أعضاء المنتدى إلى مداخلات من وحدات المعلومات المالية الأعضاء في إيجمونت حول أهم ما دار في اجتماعها الأخير للوقوف على آخر المستجدات خصوصاً في شأن الميثاق الجديد والمبادئ الجديدة لتبادل المعلومات بين وحدات المعلومات المالية والملزمة لأعضاء مجموعة إيجمونت، وآخر نشاطاتها بصفة عامة.

العلاقة مع مجموعة العمل المالي (فاتف) والمجموعات الإقليمية النظرية

شهدت المجموعة تطوراً ملحوظاً في طبيعة العلاقات مع المنظمات الدولية والإقليمية، خاصة بعد حصولها على صفة العضو المشارك في مجموعة العمل المالي، وصفة العضو المراقب لدى مجموعة آسيا والمحيط الهادئ منذ العام ٢٠٠٧م، ومجموعة العمل الأوراسيوية منذ العام ٢٠١١م، مما مكنها من التواصل مع تلك الجهات بصورة أفضل وبشكل متواصل، والعمل على إيجاد فرص بينها لعقد مشاريع أو نشاطات مشتركة، وأن تدعو كل منها الأخرى للمشاركة في فعاليتها. وأيضاً عززت المجموعة من موقف الدول الأعضاء على الصعيد الدولي من خلال عضويتها في مجموعة العمل المالي، حيث يمكن ذلك الدول من حضور اجتماعات مجموعة العمل المالي واجتماعات الفرق التابعة لها والتعبير عن وجهة نظرها بالمشاركة في المناقشات، ويكسبها خبرات إضافية والوقوف على آخر التطورات الدولية.

ويوضح البيان التالي مشاركات الدول الأعضاء في المجموعة - بخلاف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - في الاجتماعات العامة لمجموعة العمل المالي التي عقدت خلال عام ٢٠١٣م.

الدول الأعضاء المشاركة					الاجتماع العام
الجمهورية اللبنانية	جمهورية مصر العربية	المملكة المغربية	الجمهورية الإسلامية الموريتانية		فبراير
المملكة الأردنية الهاشمية	جمهورية السودان	الجمهورية اللبنانية	المملكة المغربية	-	يونيو
جمهورية العراق	الجمهورية اللبنانية	المملكة المغربية	-	-	أكتوبر

ومن جانب آخر عملت المجموعة جاهدة على رفع المستوى الفني للخبراء في المنطقة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنتشار التسليح، من خلال تواصلها مع الجهات المانحة والجهات الدولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين

والأجهزة المختصة في الأمم المتحدة ومجموعة إيجمونت والتي أسفر عنها إقامة عدد من ورش العمل والبرامج التدريبية التي سيرد الحديث عنها لاحقاً.

الفعالية		
٢٠ - ٢٢ يناير ٢٠١٣ م	الزيارة الميدانية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة، الدوحة، دولة قطر.	١
١٦ - ١٧ أبريل ٢٠١٣ م	اجتماع مجموعة إيجمونت مع مجموعات العمل المالي الإقليمية ومجموعة العمل المالي (الفاتف)، الدوحة، قطر.	٢
١ - ٥ يوليو ٢٠١٣ م	الاجتماع العام الواحد والعشرون لمجموعة إيجمونت، جنوب أفريقيا.	٣

الاجتماع المشترك لخبراء التطبيقات بمجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الدوحة، قطر، ٢-٤ ديسمبر ٢٠١٣ م

إشارة إلى الهدف الرابع في خطة عمل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتمثل في تعزيز علاقات المجموعة مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خاصة مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظيرة، وإلى الاستراتيجية الرابعة حول مشاركة المجموعة في تنظيم أي فعاليات تنظمها مجموعة العمل المالي، تم عقد الاجتماع المشترك لخبراء التطبيقات بمجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدوحة بدولة قطر وذلك خلال الفترة من ٢-٤ ديسمبر ٢٠١٣ م.



ويعتبر هذا الاجتماع الأول من نوعه في المنطقة حيث سجل مشاركة عدد كبير من الخبراء وممثلين من دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية، فاق ١٨٠ مشاركاً من ٤٠ دولة و١٤ منظمة إقليمية، لمناقشة ودراسة أنماط عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاتجاهات السائدة لها وسبل مواجهتها. وقد مثل هذا الحدث فرصة هامة لمجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمنظمات الدولية والإقليمية النظيرة لتبادل المعلومات والخبرات في العديد من المواضيع من خلال اللقاءات الرئيسية وورش العمل ذات الصلة بمشاريع التطبيقات التالية: مشروع المنظمات

غير الهادفة للربح، مشروع التدفقات المالية المرتبطة بالإنتاج غير المشروع وتهريب المخدرات الأفغانية، مشروع عمليات غسل الأموال من خلال النقل المادي للنقد (مشروع مشترك بين مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، ومشروع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالذهب (مشروع مشترك بين مجموعة العمل المالي ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ).

مشروع التطبيقات المشترك مع مجموعة العمل المالي: غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد

في ضوء خطة عمل المجموعة لعام ٢٠١٣م، تقدمت سكرتارية مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا - بعد موافقة الاجتماع العام - بالتباحث مع سكرتارية مجموعة العمل المالي (فاتف) بمقترح مشروع تطبيقات مشترك، وذلك في اجتماع فريق عمل التطبيقات لمجموعة العمل المالي الذي عقد في باريس خلال شهر أكتوبر ٢٠١٣م، حيث وافق الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي على المشروع وأعلن فوراً إنطلاق العمل به، وتم تحديد عنوان المشروع ليكون "غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد". ويتوقع الانتهاء من هذا المشروع في فبراير ٢٠١٥م.

وتتبع أهمية المشروع من غياب أية دراسات شاملة عن الموضوع، بالرغم من وجود بعض الدراسات المحدودة حول كشف ومنع النقل غير المشروع للنقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود. لذا أعربت العديد من الدول مساندتها للمشروع بتوفير وجمع المعلومات والبيانات والحالات العملية حوله إضافة إلى المشاركة الفعالة والانضمام لفريق العمل.

ومن المتوقع أن يسهم هذا المشروع، بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في الآتي:

- مساعدة الدول في فهم المسألة بشكل أفضل؛
- مساعدة الدول على تحسين قدرات المنع والكشف لديها؛
- تعزيز جهود المجموعة في محاربة غسل الأموال عن طريق تهريب الأموال النقدية.

ورقة العمل المشتركة حول أفضل الممارسات في شأن المساعدات الفنية والتدريب - مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٣م

في أكتوبر ٢٠١٢م اتفقت كل من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على التعاون في قيادة مشروع ورقة حول أفضل الممارسات في شأن المساعدات الفنية والتدريب، وذلك بهدف معرفة كيفية قيام مجموعات العمل المالي الإقليمية والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى بتوظيف مواردها المتاحة في خدمة تنسيق المساعدة الفنية وجهود بناء القدرات. ووفقاً لما أشار إليه فريق تنسيق الشبكة العالمية خلال الاجتماع العام الذي عقد في أكتوبر ٢٠١٢م إلى أن المساعدة الفنية هي من المهام الرئيسية التي تتفرد بها مجموعات العمل المالي الإقليمية. ومن المفيد الحصول على مجموعة من أفضل الممارسات حول دور المجموعات في توفير المساعدة الفنية والتعرف على الاحتياجات

الخاصة بها وتوفيرها في الوقت المناسب وبشكل فعال. ومن شأن هذه الورقة أن تساعد الجهات المانحة في تنسيق نشاطاتها للاستفادة القصوى من الموارد التي تتوفر لديها، وإيجاد الفرص للتعاون والمساعدة. ويُتوقع الانتهاء من إعداد هذه الورقة في يونيو ٢٠١٤م.

ورشة عمل مشتركة لخبراء التطبيقات بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمجموعة الأورآسيوية (EAG) - الربع الأخير لعام ٢٠١٤م

وافق الاجتماع العام الثامن في المنامة بمملكة البحرين في شهر نوفمبر ٢٠١٣م، على عقد ورشة عمل مشتركة لخبراء التطبيقات بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمجموعة الأورآسيوية (EAG) خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤م، وقد تقدمت مشكورة دولة قطر باستضافة الاجتماع في النصف الثاني من ديسمبر ٢٠١٤م.

تعزيز وبناء أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا

المساعدات الفنية والتدريب

١

تمثل المساعدة الفنية والتدريب جزءاً هاماً من برنامج عمل المجموعة لمساعدة الدول الأعضاء في تطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعد عملية تحديد احتياجات الدول الأعضاء في مجال المساعدات الفنية والتدريب، وتقديم هذه المساعدات من أبرز المهام التي تضطلع بها سكرتارية المجموعة بالتعاون مع فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، ويتم ذلك بالتنسيق مع مانحي هذه المساعدات. وحسب احتياجات الدول من المساعدات الفنية تقوم السكرتارية بتنسيق عقد لقاءات ثنائية بين الدولة التي تطلب المساعدات الفنية ومانحي هذه المساعدات لوضع خطط توفير هذه المساعدات والاتفاق على البدء في تنفيذها. وشهد العام ٢٠١٣ م تميزاً حقيقياً لنشاطات المجموعة في جانب المساعدات الفنية والتدريب، حيث قدمت في هذا العام برامج متنوعة وشاركت في تنظيم فعاليات مختلفة في هذا الشأن. وفي إطار الخطة التدريبية ٢٠١٢م-٢٠١٤م المعتمدة في الاجتماع العام الرابع عشر - الجزائر نوفمبر ٢٠١١م، تم تنفيذ عدة برامج خاصة اشتملت على:

ورشة عمل لتدريب موظفي سلطات الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية بشأن الرقابة على الالتزام بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



استهدفت هذه الورشة مستويات وظيفية متنوعة للجهات الرقابية والإشرافية والعاملين في إدارات التفتيشين المكتبي والميداني، وذلك في الفترة من ١١ إلى ١٣ مارس ٢٠١٣م في تونس بالجمهورية التونسية، بتنظيم مشترك بين المجموعة والبنك الدولي ولجنة التحاليل المالية التونسية وبتنويل من الولايات المتحدة الأمريكية. وبلغ عدد المشاركين في الورشة ٣٤ مشاركاً من الدول التالية: الأردن والإمارات وتونس والسعودية والعراق وعمان وقطر والكويت وليبيا والمغرب واليمن.

ندوة عن متطلبات تنفيذ قرارات مجلس الأمن واتفاقيات الأمم المتحدة ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعايير الدولية المرتبطة بها

عقدت هذه الندوة بتاريخ ٢-٣ أكتوبر ٢٠١٣م في مدينة عمّان بالملكة الأردنية الهاشمية، واستهدفت مستويات وظيفية مختلفة من الجهات المعنية كالجهاز التشريعي والرقابي وجهات إنفاذ القانون والنيابة العامة ووزارة الخارجية ووحدات المعلومات المالية. وانعقدت الندوة برعاية مشتركة من المجموعة ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردنية والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة لهيئة الأمم المتحدة. حضر هذه الندوة ٤٨ خبيراً من الدول الأعضاء الآتية: الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية والعراق وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب واليمن.

وأخذت قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح وآليات تطبيقها جزء كبير من اهتمام المشاركين وخصوصاً آلية التجميد ومصادرة أموال الإرهابيين والجماعات الإرهابية. واتضح من خلال ورشة العمل إدراك دول المجموعة بضرورة وأهمية التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب وتجميد أصول الإرهابيين، حيث تعمل الدول جاهدة في الوقت الراهن على تحسين أنظمتها وقوانينها لتتماشى بشكل أفضل مع متطلبات هذه القرارات، على الرغم من التحديات والصعوبات التي تواجهها في تنفيذها.



البرامج والورش التدريبية المتوقعة للعام ٢٠١٤م

الموضوع	الفئة المستهدفة	الدولة المستضيفة
ورشة العمل التدريبية عن دور الجهات الرقابية - الجهات الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة.	مستويات وظيفية متنوعة يشمل المستويات الوظيفية الإشرافية والعاملين في إدارات أو قطاعات التفتيش المكتبي والميداني.	يحدد لاحقاً
ورشة العمل الخامسة لتدريب المقيمين	مختلف المستويات الوظيفية من العاملين في مجال العمل الرقابي على القطاع المالي والمصرفي والمهن الحرة الأخرى أو في تنفيذ أحكام القوانين أو في مجال التحقيق المالي.	الإمارات العربية المتحدة
ورشة عمل حول التوصيات المعدلة ومنهجية التقييم الجديدة	مختلف المستويات الوظيفية من العاملين في مجال إنفاذ القانون، ووحدات المعلومات المالية، ذوي المسؤوليات القانونية والمالية /التنظيمية ممن يشاركون في صنع القرار والتغييرات على لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	المملكة الأردنية الهاشمية
ورشة العمل التدريبية عن دور القطاع الخاص - المصارف.	مختلف المستويات الوظيفية ومن الممكن أن تشمل قيادات الإدارة العليا ومسؤولي الالتزام.	المملكة الأردنية الهاشمية
ورشة العمل التدريبية عن دور القطاع الخاص - الشركات العاملة في مجال التأمين والأوراق المالية.	مختلف المستويات الوظيفية (قيادات الإدارة العليا ومسؤولي الالتزام).	المملكة المغربية
ورشة العمل التدريبية عن دور القطاع الخاص - الأعمال والمهن غير المالية المحددة.	مختلف المستويات الوظيفية (قيادات الإدارة العليا ومسؤولي الالتزام).	يحدد لاحقاً
ورشة عمل حول التوصيات المعدلة ومنهجية التقييم الجديدة.	مختلف المستويات الوظيفية من العاملين في مجال إنفاذ القانون، وحدات المعلومات المالية، وذوي المسؤوليات القانونية والمالية / التنظيمية ممن يشاركون في صنع القرار والتغييرات على لوائح مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب.	الإمارات العربية المتحدة

الخطة التدريبية الخاصة باحتياجات وحدات المعلومات المالية

تم خلال الاجتماع العام الثامن عشر في المنامة بمملكة البحرين نوفمبر ٢٠١٣م اعتماد الخطة التدريبية المقترحة الخاصة باحتياجات وحدات المعلومات المالية. كما وضعت اللجنة الفرعية لمنتدى وحدات المعلومات المالية خطة عمل واستراتيجية لتطوير مواد تدريبية تخصصية للعاملين في الوحدات تشمل عدداً من آليات التنفيذ تتمثل أحدها في تحديد الموضوعات التي ستسعى اللجنة إلى وضع مواد تدريبية عنها مع تحديد أهميتها وأولوية العمل عليها وذلك بالتعاون مع فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات كل في مجال اختصاصه. وتشمل الخطة التدريبية احتياجات وحدات المعلومات المالية خلال عامي ٢٠١٤م - ٢٠١٥م بناءً على تقرير نتائج دراسة الاحتياجات التدريبية لوحدات المعلومات المالية المعتمد من قبل فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات باجتماعه السابع عشر بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٣م.

الخطة التدريبية الخاصة باحتياجات وحدات المعلومات المالية

الأعوام	موضوع الفعالية	المستهدفون من التدريب	الدولة المستضيفة
عام ٢٠١٤م	دور وحدة المعلومات المالية في عملية تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني والمنهج القائم على المخاطر.	مستويات وظيفية مختلفة من الجهات المعنية تشمل موظفي وحدات المعلومات المالية وممثلي البنوك المركزية والنيابة العامة.	الجمهورية اللبنانية
	تقنية المعلومات وخصوصية قاعدة البيانات لدى وحدة المعلومات المالية.	مستويات وظيفية متنوعة من موظفي وحدات المعلومات المالية وأقسام تكنولوجيا المعلومات لدى هذه الوحدات أو ما ينوب عنها.	جمهورية السودان
	تعاون الوحدة مع الجهات الوطنية المختصة وفعالية تبادل المعلومات دولياً.	مستويات وظيفية مختلفة من الجهات المعنية تشمل موظفي وحدات المعلومات المالية والبنوك المركزية والنيابة العامة.	يحدد لاحقاً
عام ٢٠١٥م	البرامج التحليلية والتحليل العملي للمعاملات المشبوهة لدى وحدات المعلومات المالية.	مختلف المستويات الوظيفية لدى وحدات المعلومات المالية وبما يشمل موظفي أقسام التحليل المالي لدى الوحدات.	الإمارات العربية المتحدة
	قياس فعالية نظام الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة والمعلومات والبيانات اللازمة في تقرير وحدة المعلومات المالية الصادر لجهات الادعاء العام.	مختلف المستويات الوظيفية لدى وحدات المعلومات المالية (قيادات الإدارة العليا ومسؤولي الالتزام).	جمهورية العراق

التطبيقات

٢

مشروع المتحصلات المتأتية من عمليات التزوير والتزييف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب

اعتمد الاجتماع العام الثامن عشر الذي عقد بمملكة البحرين في شهر نوفمبر ٢٠١٣م تقرير التطبيقات حول "المتحصلات المتأتية من عمليات التزوير والتزييف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب" الذي شاركت فيه أغلب الدول الأعضاء بتوفير المعلومات والحالات العملية. وأوضح التقرير أن جرائم التزييف والتزوير تتم من خلال تزيف العملات النقدية وتزوير المحررات الخاصة كالشيكات البنكية والشخصية والبطاقات الائتمانية ورسائل السويقت وغيرها. وأن المجرمين يستفيدون عادة من الثغرات القانونية والفنية والتقنية لتحقيق أهدافهم غير المشروعة. وأشارت هذه

الدراسة إلى وجود أساليب عديدة يعتمد إليها غاسلو الأموال لغسل المتحصلات الناتجة عن جرائم التزوير والتزوير للأدوات المالية، من أبرزها شراء أدوات مصرفية ثم الاقتراض بضمانها، وفتح حسابات بموجب وكالات مزورة، وسحب الأموال الناتجة عن التزوير بموجب تحويلات وشيكات وسحوبات نقدية، وكذلك تزوير الشيكات البنكية والشخصية. من جانب آخر فقد أوضح التقرير مجال استغلال الاعتمادات المستندية وعلاقتها بجرائم غسل الأموال، باعتبار أن الاستغلال الجرمي للاعتمادات المستندية يأتي عن طريق تزوير الوثائق المصاحبة للاعتماد وأن المتحصلات من عملية التزوير هي مخرجات عمليات غسل الأموال، علما أن تزوير الوثائق يقع عند تحريف المعلومات المتعلقة بالكمية أو بالسعر أو بنوعية الواردات أو الصادات. كما توصل التقرير إلى عدد من التوصيات حول أفضل أساليب مكافحة غسل متحصلات جرائم التزوير والتزوير للأدوات المالية والاعتمادات المستندية.

تحديث مشروع التطبيقات عن مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ناقش فريق المساعدات الفنية والتطبيقات في اجتماعه السادس عشر على هامش الاجتماع العام السابع عشر في الخرطوم بالسودان في شهر أبريل ٢٠١٣م، عددا من البنود كان من أهمها "مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب - تحديث" واعتمد الاجتماع العام السابع عشر مشروع التطبيقات بناء على توصية الفريق. وارتكز هذا المشروع على تحليل أحدث المعلومات عن مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومقارنتها مع تلك التي تم تحديدها في المشروع عام ٢٠١٠م. ومن أهم النتائج التي توصل إليها التقرير بشأن حالات غسل الأموال مقارنة مع العام ٢٠١٠م، استمرار اتجاه غسل الأموال من خلال أساليب النصب والاحتيال والاتجار غير المشروع بالمخدرات واستغلال المصارف وشركات الصرافة، وتكرار أسلوب تحويل الأموال وإيداعها في الحسابات المصرفية كأكثر أساليب غسل الأموال على مستوى المنطقة. ومن الاتجاهات الحديثة التي ذكرت في بعض الحالات هي استعمال شبكة الإنترنت للقيام بتحويلات مصرفية مشبوهة واستعمال أجهزة السحب والإيداع الآلي.

إجراءات إصدار "تقرير للتطبيقات بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" كل سنتين بداية من عام ٢٠١٤م

تم خلال الاجتماع العام الثامن عشر في المنامة بمملكة البحرين في شهر نوفمبر ٢٠١٣م، اعتماد إجراءات في شأن إصدار تقرير تطبيقات بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كل سنتين بداية من عام ٢٠١٤م. ويمثل مشروع تقرير التطبيقات كل سنتين أحد أهم مخرجات الخطة الاستراتيجية الثالثة للمجموعة عن الأعوام من ٢٠١٣م إلى ٢٠١٥م وأحد آليات تحقيق الهدف الثالث: "التعرف على الطرق والأساليب والاتجاهات الحديثة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودراستها، وتحديد أفضل الحلول الإقليمية لمواجهتها".



س.ت: ٦٢٢٠
تليفون: +٩٧٣ ١٧ ٢٢٤٨٠٧
فاكس: +٩٧٣ ١٧ ٢٢٧٤٤٣
الموقع على الانترنت: www.kpmg.com.bh

كي بي إم جي فخر
التدقيق
الطابق الثاني عشر
برج فخر
صندوق بريد ٧١٠ ، المنامة
مملكة البحرين

تقرير مدققى الحسابات إلى الاجتماع العام مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا فاتف) مملكة البحرين، المنامة

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، و بيان الدخل والمصروفات وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إدارة المجموعة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للسياسات المحاسبية المشروحة في إيضاح رقم (٣) من البيانات المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

مسئولية المدققين

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بأخلاقيات المهنة، وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة من خلو البيانات المالية من أية معلومات جوهرية خاطئة.

تشمل أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقديرنا، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود معلومات جوهرية خاطئة في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية.

إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، في كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً للسياسات المحاسبية المشروحة في إيضاح رقم (٢) من البيانات المالية.

أمور أخرى - حصر الاستخدام

بدون التحفظ على رأينا أعلاه، نود أن نلفت الانتباه إلى إيضاح رقم ٢ من البيانات المالية، والذي يبين أساس إعداد البيانات المالية. تم إعداد البيانات المالية للمجموعة وذلك بغرض تقديمها للأعضاء. نتيجة لذلك، قد تكون البيانات المالية غير مناسبة لغرض آخر. إن تقريرنا موجه إلى الأعضاء، و ينبغي ألا يتم توزيعه أو استخدامه من قبل أي أطراف أخرى.

كي بي إم جي

المنامة - مملكة البحرين
٥ يونيو ٢٠١٤

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا فاتف)

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

بالدينار البحريني

٢٠١٢	٢٠١٣	إيضاح	
٢١,٦٨٠	١٤,٨٧٠	٥	الموجودات الموجودات غير المتداولة الأثاث والمعدات والمركبات
٢١,٦٨٠	١٤,٨٧٠		مجموع الموجودات غير المتداولة
١,٣٥٤ ٥٨٦ ٥٣٦,١٦٥	٨٤٥ ٨٩٠ ٥٥٣,٣١٥	٦	الموجودات المتداولة مساهمات الدول الأعضاء المستحقة مصروفات مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى النقد وما في حكمه
٥٣٨,١٠٥	٥٥٥,٠٥٠		مجموع الموجودات المتداولة
٥٥٩,٧٨٥	٥٦٩,٩٢٠		مجموع الموجودات
٢١٢,٧٣٥	١٤٣,٦٩١		الفائض المتراكم والمطلوبات
٢١٢,٧٣٥	١٤٣,٦٩١		الفائض المتراكم
			مجموع الفائض المتراكم
٢١,٥٤٧ -	٤٦,٦٨٥ ٥٠,٤٨٥	٧ ٨	المطلوبات المطلوبات غير المتداولة مخصص تعويض نهاية خدمة الموظفين مكافأة نهاية الخدمة
٢١,٥٤٧	٩٧,١٧٠		مجموع المطلوبات غير المتداولة
١٩,٩٤١ ٣٠٥,٥٦٢	٩,١٦٤ ٣١٩,٨٩٥	٩	المطلوبات المتداولة ذمم تجارية دائنة مصروفات مستحقة وذمم دائنة أخرى
٣٢٥,٥٠٣	٣٢٩,٠٥٩		مجموع المطلوبات المتداولة
٣٤٧,٠٥٠	٤٢٦,٢٢٩		مجموع المطلوبات
٥٥٩,٧٨٥	٥٦٩,٩٢٠		مجموع الفائض المتراكم والمطلوبات

عادل القليش
السكرتير التنفيذي

اعتمدت البيانات المالية المنشورة على الصفحات من ٢ إلى ١٠ من قبل الإدارة في ٥ يونيو ٢٠١٤.

بيان الدخل والمصروفات
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

بالدينار البحريني

٢٠١٢	٢٠١٣	إيضاح	الإيرادات
٤٢٧,٧٣٨	٤٣٥,٩٤٠		مساهمات من الدول الأعضاء
٤٥٤	١,٠٧٠		إيرادات أخرى
٤٢٨,١٩٢	٤٣٧,٠١٠		مجموع الإيرادات
(٢٩٧,٩٣٣)	(٤١٧,٤٤٧)	١٠	المصروفات
(٦٠,٤٧٩)	(٨٠,٧٢٩)	١١	تكاليف مباشرة
(٧,٤١٩)	(٧,٨٧٨)	٥	مصروفات عمومية وإدارية
			الاستهلاك
(٣٦٥,٨٣١)	(٥٠٦,٠٥٤)		مجموع المصروفات
٦٢,٣٦١	(٦٩,٠٤٤)		(العجز) / فائض الإيرادات على المصروفات



عادل القليش
السكرتير التنفيذي

اعتمدت البيانات المالية المنشورة على الصفحات من ٢ إلى ١٠ من قبل الإدارة في ٥ يونيو ٢٠١٤.